ظاهرة التزويج المبكر آخذة في الاتساع في الأراضي الفلسطينية

حقائق حول التزويج المبكر وزواج الأقارب

مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الانجابية

بدعم من UNFPA

منذ ان تأسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) عام 1998 أخذت على عاتقها تحقيق التكامل في عدة مستويات بما فيها: بناء الدولة على أسس الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، وتعزيز الوعي بقضاياه وحقوق المراه بين القادة السياسين، وصانعي السياسات والقادة المحليين. وقد وضعت مفتاح قضية تحقيق العدالة والمساوة بين افراد المجتمع ضمن اولويات عملها.

ومن خلال برنامج دعم القيادات النسوية الفلسطينية، تبنت مفتاح مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الانجابية وذالك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الطبعة الثانية
صدرت هذه النشرة في أيار 2005

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»
القدس: بيت حنينا، الشارع الرئيسي، عمارة القدومي، الطابق الاول
هاتف: 1842 585 2 972 فاكس: 5184 583 2 972
رام الله: شارع المصايف، مركز الرمياوي الطابق الرابع
هاتف: 9490 298 2 972 فاكس: 2989492 2 972
ص.ب 69647 القدس 95908
بريد الكتروني: www.miftah.org
صفحة الكترونية: info@miftah.org

3rd Dimension 02 2565555

يشكل الزواج وإنجاب الأطفال عاملاً مهماً في تركيبة المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، وترتبط الرغبة في إنتاج الكثير من الأولاد بعدة قضايا منها الثقافية والاجتماعية مثل التفاخر بحجم العائلة وعدد الذكور فيها ومنها اقتصادية كوسيلة من وسائل محاربة الفقر أو لتوفير الحماية والضمان الاجتماعي للوالدين في مرحلة الشيخوخة.

في هذه النشرة استخدمنا تعبير التزويج بدل الزواج المبكر للتأكيد على تغييب حق الاختيار الحر والواعي للفتيات حيث يمارس عليهن العديد من أشكال الضغط والتهديد والإجبار للدخول في الغالبية العظمى من هذه الزيجات، بما في ذلك استخدام الوسائل والأدوات القانونية وغير القانونية. تزويج الفتيات في سن مبكرة هو استلاب للكثير من حقوقهن كمثل الحق في التعليم والعمل وحرية الرأي والتعبير والحق في الاختيار وحرية الحركة وغيرها من الحقوق الإنسانية الأخرى، كما أنه يدفعهن لتحمل أعباء الزواج قبل أن يكتمل نمو أجسادهن.

ظاهرة التزويج المبكر آخذة في الاتساع في الأراضي الفلسطينية

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 إنخفاض العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور والذي أصبح 21 عاما وللإناث 18 عاما، مقارنة ب 24 عاما للذكور و 18.8 للاناث حسب بيانات الجهاز لعام 1999. وعلى النقيض من ذلك، فعند سؤال المبحوثين في مسح احتياجات الشباب الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 عن السن المناسب للزواج الأول، رأوا أنه 24 سنة للشاب و20 سنة للفتاة. بمعنى أنه فيما يختص بالأخيرة يزيد عامين كاملين عن السن الذي تدعو إليه المؤسسات النسوية والصحية والحقوقية في إطار التعديلات التشريعية المقترحة لقانون الأسرة والأحوال الشخصية.

أخطار التزويج المبكر على الفتاة

الفقر أهم مسببات التزويج المبكر

أكدت نتائج العديد من اللقاءات التي جرت في عدة محافظات على امتداد الوطن على أن التزويج المبكر منتشر بصورة كبيرة بين أوساط الأسر الفقيرة والمهمشة، حيث تضطر الفتيات لقبول الخطبة أو الزواج مقابل بقاءهن في المدرسة لعدم تمكن الأهل من دفع تكاليف الدراسة. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأكثر المناطق التي ينتشر بها التزويج المبكر، أظهرت الإحصاءات أن عمر الزواج الأكثر تكراراً في محافظات الضفة الغربية هو 18 سنة باستثناء محافظة جنين ومنطقة سلفيت حيث بلغ العمر فيهما 15 سنة فقط لعام 1999، وكان العمر الأكثر تكراراً في قطاع غزة هو 17 عاما، وتراوح بين 16 سنة و18 سنة في محافظات غزة وشمال غزة، مما يدل على ضرورة تدخل الجهات المعنية في توفير التعليم المجاني للطالبات، والدعم المطلوب لبقاء الفتيات على مقاعد الدراسة.

هناك علاقة قوية بين عمر الأم والوفيات الأمومة

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 1995 أن معدل وفيات الأمومة يزيد على 100 لكل 100،000 امرأة للفتيين العمريتين 15و19 و 50 سنة فأكثر، وتحديداً 104 للأولى و152 للثانية على التوالي وهذه المعدلات تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المجاورة كالأردن ولبنان و إسرائيل.

كما أن الحمل المباشر في حال التزويج المبكر قد يؤدي الى إنجاب أطفال معاقين نتيجة عدم اكتمال نمو جسم الفتاة الذي ينعكس على عدم اكتمال نمو جسم الطفل

الأخطار على الأسرة

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن واحدة من كل أربع حالات طلاق تقع للفتيات في عمر 24-15 سنة حسب بيانات العام 2000. كما تراوحت نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 سنة بين 27%و28% من مجموع حالات الطلاق من عام 1996- 1999. بالمقابل تراوحت نسبة الطلاق لدى الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة بين 3%و5% من مجموع حالات الطلاق لنفس الفترة الزمنية. ما يؤكد ان الزواج المبكر هو أحد العوامل المهمة المسببة للطلاق بين النساء.

كما يؤثر الزواج المبكر في حدوث خلافات زوجية حسبما أظهرت نتائج دراسة منى غالي (1999) في قطاع غزة والتي وجدت أن الزواج المبكر مانعا للسعادة الزوجية عندما أجابت النساء بأن السن المبكر عند الزواج يحتل المرتبة الثالثة من حيث كونه مانعاً رئيساً في تحقيق السعادة. كما أن النظام القضائي والعشائري والاجتماعي القائم في قطاع غزة يساند بعضه بعضاً في تدعيم الصياغة والصورة الحالية لمؤسسة الزواج التي تشجع التزويج المبكر بدرجة كبيرة.

الآثار التنموية على المجتمع

التزويج المبكر يؤثر سلباً على المجتمع والأسرة الفلسطينية، ووعي صناع القرار بالمخاطر الصحية والاجتماعية والتنموية يحمي المجتمع ويساهم في خلق أسرة سليمة قادرة على تحمل أعباء الحياة.

بعض الدراسات أشارت إلى وجود قصور بقضايا النوع الاجتماعي في ذهنية المشرع مما يجعله غير قادر حتى الآن على إيلاء قضايا المرأة والطفل أية أولوية تذكر في سن القوانين.

ففي دراسة تمت عام 1999 حول صناع القرار الفلسطينيون وموقفهم من قضايا الصحة الإنجابية وافق ما يقارب من 35% من أعضاء المجلس التشريعي على اعتبار مسالة الزواج مسألة دينية لا تقبل النقاش أو التعديل فيما امتنع حوالي 17% من المجيبين عن الإفصاح عن رأيه مما يحمل دلالات سلبية حول موقف هؤلاء.

واعتبر 42% من أعضاء المجلس التشريعي ان طرح قضية الزواج المبكر هي بالأساس قضية مفتعلة مما يعني أنهم لا يعتبرونها مشكلة حقيقية.

على الرغم من موافقة ما يقارب 70% من المجيبين على ضرورة طرح مشروع قانون يهدف لرفع سن الزواج من 16 الى 18 سنة الا أنه لم يتم حتى الآن تعديل أي قانون حول هذا الموضوع مما يعني أن هناك مشكلة حقيقية في تحقيق انسجام بين المباديء والقيم المعلنة من جهة وبين ما يمارس بشأنها على الأرض من جهة أخرى، وذلك على كافة الأصعدة.

التدخل القانوني والسياساتي المطلوب

- حدد قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 الساري المفعول في الضفة الغربية سن الزواج للفتاة ب 16 سنة بالتقويم الهجري، كما حدد قانون حقوق العائلة الساري المفعول في قطاع غزة سن الزواج لفتاة ب 17 سنة بالتقويم الهجري مما يشكل عائقاً أمام رفع مكانة الأسرة الفلسطينية وتدعيم بنيتها وتفعيل مشاركتها في تنمية مجتمع قادر على تحمل أعباءه الحالية وأية أعباء مستقبلية.

- رفع إلزامية التعليم حتى صف 12

- تقوية وتكثيف الحملات التثقيفية والتوعوية باستثمار أقصى لكافة القنوات والمواد الإعلامية يتم فيها التركيز على أهمية الاستثمار في تعليم البنات وصحتهن، على أن يتم ضمن هذا السياق تناول هذه الجهود بالدرجة الأولى كالحمل المبكر وارتباطه الوثيق بالتزويج المبكر مما يعيق بقاء الفتاة داخل المؤسسة التعليمية واستكمال دراستها.

- رفع السن القانوني للزواج ليصل الى 18 سنة كحد أدنى واعتبار أي زواج دون هذا السن باطلاً، وإلغاء الاستثناءات بشكل قطعي وكامل.

- تضمين قانون العقوبات إجراءات جزائية رادعة لمن يقوم بتزويج ابنته تحت السن القانوني أو تزوير سنها بأي شكل كان، وتشكيل هيئات مراقبة ومتابعة تعمل على تطبيق دقيق لهذا القانون.

- مطالبة ودفع المجلس التشريعي للإسراع في سن قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات والصحة والتعليم وضمان أن تتقاطع هذه القوانين وتنسجم مع ما دعت إليه الاتفاقات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

زواج الأقارب شائع في المجتمع الفلسطيني

ينتشر في المجتمع الفلسطيني نمط الزواج من الاقارب، حيث تصل نسبة الأسر المكونة من زوجين تربطهم صلة القرابة إلى 48% حسب بيانات عام 2000. وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة (52%) عن الضفة الغربية (46%)، كما ترتفع في المناطق الريفية وتقل في المخيمات. ولا توجد مؤشرات عن تراجع هذه الظاهرة.

وترتفع نسبة الزواج من أقارب في فلسطين مقارنة بمثيلاتها في مصر وسوريا واليمن والأردن، حيث تراوحت نسبة زيجات الأقارب بين النساء في سن الحمل في الدول المذكورة بين 38% و40%، إلا أنها تقل في فلسطين عن السعودية ودول الخليج الأخرى.

المخاطر الصحية لزواج الأقارب

بعد مراجعة العديد من الأدبيات التي تحدثت عن زواج الأقارب تبين وجود علاقة وثيقة بين زواج الأقارب والوفيات بين حديثي الولادة والأطفال، وكذلك ظهور العديد من التشوهات الخلقية والأمراض الوراثية بين الأطفال، خصوصا تلك التي سجلت العلاقة فيها دلالة إحصائية كما في العلاقة بين زواج الأقارب وتشوهات القلب الوراثية وزواج الأقارب والخلع الوركي.

زواج الأقارب مرتبط بالزواج المبكر

أظهرت الأدبيات أن زواج الأقارب أكثر انتشاراً بين النساء الأصغر سناً وبالتالي الأقل تعليماً، حيث أشار البحث الذي أجراه معين الكريري في غزة عام (1999) أن 60.2% من جميع المبحوثات كن قد تزوجن في سن مبكر مقارنة ب 11.5% فقط من نظرائهن الرجال. ومن بين 89 إمرأة تزوجت قبل إتمامها 15 سنة من العمر تزوجت 61.2% من أحد أقربائها بينما انطبق الأمر نفسه فقط على 33.3% من الرجال. فيما تنعكس الصورة لمن تزوجوا ضمن الفئة العمرية 15-18 سنة، حيث بلغت نسبة الرجال المتزوجين من قريبات لهم 66.2% مقارنة ب 52.9% من نظيراتهم من النساء.

أظهرت الدراسات أن الحفاظ على الأسرة والحماية التي يعتقد أن نمط زواج الأقارب يوفرها للإبنة بسبب اعتناء الأقارب بها وبقائها قريبة من عائلتها، هما أهم ما يشجع الأسر على زواج الأقارب.

التدخل السياساتي والتوعوي المطلوب للحد من الآثار السلبية لزواج الأقارب

إقرار الفحص الطبي قبل الزواج من خلال قانون الصحة العامة الذي تم إقراره عام 2004 خطوة في سبيل تخفيف احتمال الآثار الصحية السلبية والإعاقات والتشوهات الجينية الناجمة بشكل رئيسي عن زواج الأقارب.

هناك حاجة لتدخلات كثيرة على صعيد التوعية والتثقيف الصحي داخل المؤسسات ومجتمعياً، بالإضافة إلى توفير خدمات الإرشاد للمقبلين على الزواج.

الحاجة ماسة لتوفير خدمات المشورة والإرشاد للمخطوبين الساعين وراء الفحص الطبي قبل الزواج بالإضافة الى الفحوصات التشخيصية.